

مدى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات بيئة الرقابة الداخلية لتقدير المخاطر والاستجابة لها

The extent of the external auditor's awareness of the requirements of the internal control system when assessing risks and responding to them

خديجة سليماني^{1*}، أحمد نغاز²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالاغواط (الجزائر) (kh.slimani@lagh-univ.dz)

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالاغواط (الجزائر) (ah.negaz@lagh-univ.dz)

تاريخ الاستلام : 2022/01/18 | تاريخ القبول: 2022/04/29 | تاريخ النشر : 2022/06/18

ملخص : نهدف في هذه الدراسة ، إلى تحديد مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية والعلاقة بينهما، ودراسة مدى فهم المدقق الخارجي لمتطلبات بيئة الرقابة في المؤسسة في ظل المعيار الدولي للتدقيق ISA 315. من خلال دراسة استقصائية لمجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر. ومن النتائج التي توصلنا لها في هذه الدراسة، أن المدقق الخارجي في الجزائر خلال قيامه بتقييم تصميم نظام الرقابة الداخلية، على دراية كافية بأهمية وجود بيئة رقابية تقوم على أساس النزاهة والأخلاق والكفاءة، كأساس تبني عليه جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية، مما قد يؤثر على عملية تحديد وتقييم مستوى مخاطر الرقابة التي تمثل المخاطر الناجمة عن فشل وضعف نظام الرقابة الداخلية في منع واكتشاف التحريفات والمخاطر الجوهرية.

الكلمات المفتاح : التدقيق الخارجي؛ نظام الرقابة الداخلية؛ بيئة الرقابة؛ مخاطر التدقيق.

تصنيف JEL : M42

Abstract: In this study, we aim to define the various concepts of external auditing and the internal control system and the relationship between them, and to study the extent to which the external auditor understands the requirements of the control environment in the organization under the International Standard on Auditing ISA 315. Through a survey of a group of external auditors in Algeria. Among the findings of this study, the external auditor in Algeria, while evaluating the design of the internal control system, is sufficiently aware of the importance of having a control environment based on integrity, ethics and efficiency, as a basis upon which all elements of the internal control system are built, which may affect the process of identifying and evaluating the level of control risks that represent the risks resulting from the failure and weakness of the internal control system in preventing and detecting material misstatements and risks.

Keywords: external audit; internal control system; control environment; audit risk.

Jel Classification Codes : M42

* خديجة سليماني

I - تمهيد :

شهدت بيئة الأعمال الحديثة تغيرات كبيرة واهتمامًا متزايدًا بالرقابة الداخلية من قبل المنظمات والمؤسسات والدول المتقدمة، خاصة بعد الأزمات والانهارات المالية التي تعرض لها العديد من الشركات والمؤسسات، إذ عزى العديد من المهتمين أسباب هذه الأزمات إلى الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية. على إثر ذلك قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار معيار التدقيق الدولي ISA315 الذي اعتبر خطوة أساسية في مهنة التدقيق الخارجي، حيث يعتبر هذا المعيار أن فهم المدقق للرقابة الداخلية للمؤسسة وتقديره للمخاطر فإنه يكون في وضع يمكنه من تقدير مبدئي للمخاطر وتحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق الخارجي. وعليه جاءت هذه الدراسة الحالية لبيان دور فهم المدقق الخارجي لمتطلبات الرقابة الداخلية لاسيما بيئة الرقابة في تفعيل عملية تقييم المخاطر والاستجابة لها.

إشكالية الدراسة: من أجل تغطية جميع جوانب الدراسة ، قمنا بطرح الإشكالية التالية: ما مدى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات فعالية بيئة الرقابة الداخلية من خلال منهج تقييم مخاطر التدقيق ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يطبق المدقق الخارجي الإجراءات والاختبارات الازمة لفهم المنشأة وبيتها الداخلية؟
- هل يطبق المدقق الخارجي الإجراءات والاختبارات الازمة لفهم بيئة الرقابة الداخلية؟
- هل يساهم فهم المدقق الخارجي للمنشأة وبيئة الرقابة الداخلية في إجراء الاختبارات الازمة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية؟

فرضيات الدراسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية.
ويترافق عن الفرضية الرئيسية ، الفرضيات الفرعية التالية:

- مستوى إدراك المدقق الخارجي لطبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية مرتفع؛
- مستوى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات بيئة الرقابة الداخلية مرتفع؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha = 0.05$ ، بين التحكم في مخاطر التدقيق وفهم طبيعة نشاط المؤسسة وبيتها؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha = 0.05$ ، بين التحكم في مخاطر التدقيق والتعرف على متطلبات بيئة الرقابة الداخلية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية من خلال دراسة متطلبات بيئة الرقابة الداخلية لهذا النظام ، ودراسة ميدانية عن طريق استقصاء مجموعة من المدققين الخارجيين لقياس درجة الوعي والإدراك بأهمية متطلبات بيئة الرقابة الداخلية ودور ذلك في القيام بالاختبارات والإجراءات الازمة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

المنهج المتبوع: تم استخدام المنهج الاستبانتي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة درجة الوعي بمتطلبات بيئة الرقابة الداخلية عند تقييم المخاطر.

I.1- الدراسات السابقة :

- أطروحة دكتوراه في فلسفة الإدارة بعنوان "أثر بيئة الرقابة الداخلية على تحقيق أهداف التغيير التنظيمي لمؤسسات القطاع العام في الأردن" لـ يعقوب عبد الله حسن نحناوش ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، 2010 .
خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين مكونات بيئة الرقابة الداخلية وبين تحقيق أهداف التغيير التنظيمي ، وأن هناك أثر دال لمكونات بيئة الرقابة الداخلية على تحقيق أهداف التغيير التنظيمي .

- رسالة دكتوراه مقدمة باللغة الأجنبية بعنوان: **"Le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne : cas d'un échantillon d'entreprises algériennes"**. لـ شكرور مريم تحت إشراف بن ذيابلة عبد السلام وناصر دادي عدون ، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير .جامعة أبو بكر بالقاید تلمسان ، 2013/2014.

تحدف هذه الدراسة إلى ما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الجزائرية تساهم في فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، وإلى الكشف عن أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات المدروسة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود مصلحة للتدقيق الداخلي بالمؤسسات محل الدراسة يساعده في الرفع من فعالية نظام الرقابة الداخلية ، والكشف عن القصور في النظام الرقابي .

- دراسة مقدمة باللغة الأنجينية بعنوان "Une vue d'ensemble sur l'évaluation des risques et analyse de la relation entre l'environnement de contrôle, le potentiel de fraude et les objectifs de contrôle interne" لـ مريم إبرعي و عبد الله قدوري ، معمل أبحاث إدارة التنظيم، المدرسة الوطنية للتجارة والتسهيل بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل، المملكة المغربية، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الداخلية في المنظمات العامة والخاصة ، وبأنها ممارسات إدارية أساسية لتحقيق أهداف المنظمات وتقينها من إبطاط المخاطر وتجنب الاختيال ودعم التغيير من خلال عملية تحديد وتحليل المخاطر وفقاً للمودع الدولي للرقابة الداخلي "COSO"

II-2- مفهوم التدقيق الخارجي:

- تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية AAA (Mitonneau, 2006) للتدقيق "عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقيمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسائية هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"

- كما عرف أحمد حلمي التدقيق بأنه (الجمعة، 2009) "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً فيها انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمنشأة، اعتماداً على قوة نظام الرقابة الداخلية"

بناء على ما سبق نلاحظ بأن هذه التعريفات ركزت على النقاط التي يتمحور حولها التدقيق وهي الفحص، التحقق، والتقرير. (H, C, & B) (2004)

الفحص: يقصد به فحص البيانات والسجلات للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتدوينها.

التحقق: يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأدلة للتعمير السليم لنتائج أعمال المؤسسة وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقة للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

التقرير: يقصد به تقديم نتائج التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الجهات المعينة، سواءً كان داخل المؤسسة أو خارجها.

- أهمية التدقيق الخارجي:

تمثل أهمية التدقيق المحاسبي في القيمة والمكانة التي اكتسبها في بيئه الأعمال ، حيث يعتبر كوسيلة للتقليل من حدة الصراع بين أصحاب المصالح، وأداة لتشخيص العمل الذي قام به مسيرو المؤسسة كما يعتبر كضمان لأصحاب المصالح، حيث تعتبر المعلومات الناجمة عن التدقيق المحاسبي مهمة ومفيدة لعدة أطراف نتيجة الصبغة الإثباتية التي تتمتع بها ، ونظراً لكونها مصادق عليها من طرف شخص مستقل ومحايد عن المؤسسة، وبالتالي فإن تقرير المدقق الخارجي يخدم عدة أطراف أهمها: إدارة المنظمة، المساهمين، إدارة الضرائب، الموردين ونقاية العمال. (عبد الصمد، 2018)

- أهداف التدقيق الخارجي:

أهداف التدقيق المحاسبي كثيرة ومتنوعة، وتتطورها صاحب تطور بيئه الأعمال عبر الزمن. فقد كان هدف التدقيق في بداياته يتمثل في اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش والتزوير التي قد توجد في السجلات والدفاتر المحاسبية، ومع مرور الزمن أصبح المدف هو التأكيد من سلامية العمليات المسجلة بالدفاتر وأن القوائم المالية تبين بصدق المركز المالي الناتج عن هذه العمليات، ثم أصبح من أهدافها القيام بدراسة انتقاديه لأنظمة المشروع بما فيها نظام الرقابة الداخلية، ومع تطور التدقيق أصبح المدف الرئيسي للتدقيق هو إبداء رأي في محايد حول مدى صحة وعدالة عرض القوائم المالية، كما زادت أهمية فحص وتقيم نظام الرقابة الداخلية. (عبد الصمد، 2018)

I-3 نظام الرقابة الداخلية:

تضمن الرقابة الداخلية كافة السياسات والإجراءات التي تتبعها إدارة المؤسسة لمساعدتها في تحقيق أهدافها بكفاءة، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاختيال والخطأ ودقة واتكمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب، وعلى المدقق فهم وتقيم نظام الرقابة الداخلية قبل قيامه بتدقيق الحسابات، لأن تقيم نظام الرقابة الداخلية يسمح له بتحديد وتقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

تعريف معايير التدقيق الدولي للرقابة الداخلية بأكملها: "عملية صممها وطبقها وحافظ عليها المكلفوون بالحكومة والإدارة والموظفو الآخرون لتوفير ضمان معقول حول تحقق أهداف المؤسسة المتعلقة بموثوقية إعداد القوائم المالية وفعالية وكفاءة العمليات والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014)

- بيئه الرقابة الداخلية:

تعتبر بيئة الرقابة الأساسية التي يتم على أساسه بناء وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية (Committee Of Sponsoring Organizations Of The Treadway Commission, 2013) المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة، ولبيئة الرقابة تأثير على فعالية بعض إجراءات الرقابة، ففي بيئة رقابة قوية كتلك التي تستخدم الميزانيات التقديمية بشكل حكم وتوظف التدقيق الداخلي بشكل فعال فإن ذلك سيكمل بدرجة مهمة بعض إجراءات الرقابة. (القراء، 2000) وتحتمل بيئة الرقابة الداخلية العناصر التالية (القراء، 2000):

- أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له؛
 - فلسفة الإدارة وأسلوب العمل؛
 - الهيكل التنظيمي للمنشأة وطرق إناثة الصالحيات والمسؤوليات؛
 - نظام الرقابة الإدارية المتضمن وظيفة التدقيق الداخلي والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل الواجبات.
- علاقة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية:

من الأمور المهمة ضرورة تحديد أساس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والتدعيم، على أساس أن التدقيق يهتم بقياس مدى فعالية الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى مساهمته في تحقيق أهدافها الرئيسية ، والتشغيلية، ومن جانبه يهتم المدقق بالتأكد من أن هذا النظام يمنع حدوث أخطاء جوهرية، أو اكتشافها في الوقت المناسب. (سرايا، 2007)

كما أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (ISA315) "تحديد وتقييم الخطأ الجوهرى من خلال فهم المؤسسة وبئتها" ، إلى ضرورة قيام المدقق بتقييم وفهم الأنظمة الرقابية للمؤسسة، وتحديد ما إذا تم العمل بها من طرف الموظفين في المؤسسة أم لا. (International Auditing and Assurance Standards Board, 2016-2017)

كما يعتبر هذا المعيار أن فهم المدقق للرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق يعني الحصول على الفهم الكافي لجميع عناصر الرقابة الداخلية، والتي يحددها في خمسة عناصر وهي: بيئة الرقابة، عملية تقييم مخاطر المؤسسة ، نظام المعلومات، أنشطة الرقابة المتعلقة بالتدقيق، وأخيراً متابعة عناصر الرقابة الداخلية.

ومن خلال فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية وتقديره للمخاطر ونواحي الضعف في كل عملية من العمليات الرئيسية بالمنشأة، فإنه يكون في وضع يمكنه من تقدير مبدئي لمخاطر الرقابة الذي يتم استخدامه ويبني عليه اختباراته (الشحنة، 2015)، بحيث ينبغي على المدقق أن يتأكد من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار معيار التدقيق الدولي "ISA330" "استجابة المدقق للمخاطر المقيمة" والذي يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق في تصميم وتنفيذ الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية (International Auditing and Assurance Standards Board, 2016-2017)، وفقاً لهذا المعيار فإن المدقق يهدف إلى الحصول على أدلة كافية ومناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية ، والتي يحددها ويفصلها وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (ISA315) "تحديد وتقييم الخطأ الجوهرى من خلال فهم المؤسسة وبئتها" .

I-4 مخاطر التدقيق:

- تعريف مخاطر التدقيق الخارجي:

يمكن تعريف مخاطر التدقيق بأنها قيام المدقق الخارجي بإبداء رأي ملائم عندما تكون القوائم محرفة ماديا، أو إبداء رأي غير ملائم عندما تكون القوائم المالية خالية من التحريرات الجوهرية. (Lobo & Zhao , 2013)

كما عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، خطر التدقيق بأنه: " الخطأ الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهرى في القوائم المالية. (نور و آخرون، 2007)

إذ يجب على المدقق الخارجي الحصول فهم عام بخصوص النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، لأجل التخطيط بصورة فعالة ، وتصميم إجراءات تدقيق مناسبة لتخفيف مخاطر التدقيق للمستوى المقبول. (التميمي، 2006)

- أنواع مخاطر التدقيق الخارجي:

حسب تصنيف جمع المحاسبين الأمريكي، فإن مخاطر التدقيق الخارجي تنقسم إلى ثلاثة مكونات أساسية وتمثل فيما يلي: (S, V, & R, 2005)

► **المخاطر الملزمة:** تعرف المخاطر الملزمة بأنها قابلية هدف التدقيق أو رصيد حساب معين لاحتوائه على أخطاء بافتراض عدم وجود ضوابط رقابية.

► **مخاطر الرقابة:** تعرف مخاطر الرقابة بأنها احتواء التأكيد في القوائم المالية للأخطاء التي لم يتم منعها أو اكتشافها من قبل نظام الرقابة الداخلية.

كما يمكن تعريفها بأنها مخاطر أن الأخطاء الجوهرية التي ممكن أن تحدث في التأكيدات ذات الصلة لن يتم منعها أو اكتشافها من قبل الرقابة الداخلية للمؤسسة، وهذا الخطر هو دالة لفعالية الرقابة الداخلية وبالتالي فإن بعض مخاطر الرقابة موجود دائمًا بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية (Sengur, 2012).

من خلال التعريف السابقة نتوصل إلى أنه كلما زادت قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية فإن المدقق الخارجي سيقوم بتقييم مخاطر الرقابة بقيمة منخفضة، أما في حالة وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف ومنع حدوث الأخطاء في الوقت المناسب، فإن المدقق الخارجي سيرفع من قيمة مخاطر الرقابة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، وهذا يتوقف على مدى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

► **مخاطر الاكتشاف:** لقد ظهرت هذه المخاطر نتيجة ظهور أسلوب التدقيق الاختباري واعتماد المدقق الخارجي على أسلوب المعينة. يمكن تعريف مخاطر الاكتشاف بأنها خطر عدم اكتشاف الإجراءات التحليلية ومراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة للأخطاء الهامة نسبياً في رصيد حساب ما، سواء كان هذا الخطأ هاماً في حد ذاته أو غير هام إلا إذا أضيف إلى أخطاء أخرى وتكون النتيجة ظهور تحريف هام (الشيشيني، 2007).

وللمخاطر الجوهرية عنصران هما المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة، أما مخاطر الاكتشاف هي المخاطر بأن لا تكتشف إجراءات المدقق مخاطر الأخطاء الجوهرية.

II - الطريقة والأدوات :

1-II مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع البحث والموسوم بـ "مدى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات بيئة الرقابة الداخلية لتقدير المخاطر والاستجابة لها"، فإن مجتمع دراستنا يمثل في مجموعة من محافظي الحسابات ، والخبراء المحاسبين ، والمحاسبين المعتمدين في الجزائر حيث قمنا بتوزيع الاستبيانات على أفراد العينة، وتوضيح مجريات توزيع الاستبيانات انظر الجدول (01) في قائمة الملحق .

2-II الاستماراة: وهي عموماً: "غُواذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ". (زرواتي، 2004)، وطريقة تفيذهَا تختلف فيمكننا توزيعها بال مقابلة الشخصية أو ارسالها للباحثين وكذلك عن طريق البريد. وفي بحثنا هذا اختربنا أداة الاستماراة و هذا راجع لطبيعة الموضوع فهي الأداة المناسبة التي تخدم بحثنا، حيث قمنا استماراة بحثنا إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بالتعريف بالاستماراة وعنوان الدراسة واسم الباحث والمشرف، مع التأكيد أن البيانات الواردة في الاستماراة سرية ولا تستخدم إلا لغرض علمي وبخشى. أما القسم الثاني يتمثل في محاور معونة بممؤشرات الدراسة، وبعد توزيع هذه الاستماراة في عددها تبعاً لحجم العينة المتنقلة حسب مجتمع البحث، ثم تفرغ في جداول وتحسب إحصائياً و يستخلص منها أهم النقاط.

و بعد قراءة مختلف الأديبيات من الكتب، الدراسات العلمية، والرسائل الجامعية، والبحوث في مجال الدراسة الحالية، ومن ثم الاطلاع على عدد من الاستمارات في هذا المجال، والاستفادة من آراء الخبراء والمتخصصين، احتوت الاستماراة على العناصر التالية:

مقدمة تعريفية: توضح للمبحوث الغرض من الدراسة، وتطمئنه على سرية المعلومات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية للمبحوثين، وشملت المؤهل العلمي، سنوات الأقدمية، التخصص، و الوظيفة.

القسم الثاني: خاص بالعبارات المتعلقة بمحاور الدراسة وهي:

المحور الأول: فهم طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية، ويشمل 11 عبارة توضح درجة موافقة المبحوثين على فهمهم لطبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية.

المحور الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة، ويشمل 11 عبارة توضح درجة موافقة المبحوثين على فهمهم بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة.

المحور الثالث: الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقدير المخاطر، ويشمل 10 عبارة توضح درجة موافقة المبحوثين على الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقدير المخاطر.

III-3 المقاييس المستخدم: استخدمنا مقاييس "ليكارت الخماسي" من أجل قياس إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبيانات المقدمة إليهم. ولتوسيع ترتيب الإجابات لدينا الجدول (2) في قائمة الملاحق.

III-4 أساليب المعالجة الإحصائية:

من أجل القيام بالمعالجة الإحصائية لدراستنا، استخدمنا مجموعة من الأساليب والمتمثلة فيما يلي (القططاني، 2015):

- **المتوسط الحسابي**: لقياس مجموع القيم على عددها؛

- **الانحراف المعياري**: لقياس الجذر التربيعي الموجب للبيان وتشتت البيانات عن المتوسط الحسابي؛

- **الانحدار الخطى البسيط**: لدراسة العلاقة السببية بين التدقيق الخارجى ، ونظام الرقابة الداخلية؛

- **معامل الارتباط بيرسون (r)**: لقياس العلاقة الثنائية الخطية بين المتغيرين، وهو مؤشر وصفي كمى تراوحت قيمته بين (+1) و(-1)، حيث الإشارة الموجبة تدل على أن المتغيرين مرتبطة طردية، والإشارة السالبة تعنى الارتباط عكسي بين المتغيرين (دودين، 2013)

- **اختبار كوبجوروف - سمنوف**: لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛

- **برنامج الحزم الإحصائية**: تحليل بيانات الاستبانة بعد معالجتها إحصائيا بواسطة برنامج spss، ومعرفة توجهات ومدى استجابة أفراد العينة، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

III- النتائج ومناقشتها :

III-1 الخصائص السيكومترية للأداة:

- **الاتساق الداخلي للأداة**: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتهي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان والدرجة الكلية للمجال نفسه.

البعد الأول: فهم طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية، جاءت قيم معاملات الارتباط عالية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0,05$ حيث تراوحت بين (0,308 و 0,734)، مما يدل على أن العبارات لها نفس الاتجاه مع البعض وبالناتي لها درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمقياس. انظر الجدول (3) في قائمة الملاحق.

البعد الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة، جاءت قيم معاملات الارتباط عالية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0,05$ حيث تراوحت بين (0,304 و 0,744)، مما يدل على أن العبارات لها نفس الاتجاه مع البعض وبالناتي لها درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمقياس. انظر الجدول (4) في قائمة الملاحق.

المتغير التابع: الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقدير المخاطر والاستجابة لها، جاءت قيم معاملات الارتباط عالية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0,05$ حيث تراوحت بين (0,437 و 0,803)، مما يدل على أن العبارات لها نفس الاتجاه مع البعض وبالناتي لها درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمقياس. انظر الجدول (5) في قائمة الملاحق.

- الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تزيد الأداة الوصول إليها، ويبيّن مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات المقياس. بعد حساب معامل الارتباط بين كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية لمتغير متطلبات فعالية بيئة الرقابة الداخلية، إذ تبين أن جميع معاملات الارتباط في جميع أبعاد الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ وبذلك تعتبر جميع أبعاد المقياس صادقة لما وضعت لقياسه. انظر الجدول (6) في قائمة الملاحق.

- ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات

المختلفة. معامل ألفا كرو نباخ جيدة في أغلبية الأبعاد؛ حيث تراوحت بين (0,623 و 0,685) ماعدا بعد الثاني : بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة الذي كانت قيمته 0,428 وهي قيمة مقبولة .

ويلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ للمجالات مجتمعة أكبر من قيمة المعامل لكل فقرة ويرجع ذلك إلى طبيعة معامل ألفا كرو نباخ الإحصائية فزيادة عدد الفقرات يؤدي إلى زيادة الثبات وبالتالي زيادة معامل ألفا كرو نباخ، وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال احصائياً وبذلك تكون الباحثة قد تأكّدت من صدق ثبات استبيان الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج. انظر الجدول (7) في قائمة الملاحق.

- اختبار التوزيع الطبيعي: تم استخدام اختبار كالمجروف - سمر نوف لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، واتضح من النتائج الموضحة في الجدول أن القيمة الاحتمالية لجميع أبعاد الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة. انظر الجدول (8) في قائمة الملاحق.

III-2 وصف خصائص عينة الدراسة: لتوضيح النتائج انظر الجدول رقم (9) في قائمة الملاحق :

من خلال نتائج الجدول رقم (9)، فيما يخص متغير المؤهل العلمي و العملي فإن أغلبية ممارسي المهنة هم من فئة الحاصلين على شهادة الليسانس بنسبة تفوق 70 %، وبنسبة 50% في تخصص محاسبة ومالية، تليها فئة الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة 26.67 %، تليها فئة المحاصلين على الدكتوراه بنسبة 2.2 %، أي أن مجتمع الدراسة يمثل الفئة التي تحمل مؤهلات علمية في كل من مجال المحاسبة ومالية ، وهي قادرة على الاجابة على أسئلة الدراسة ، بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من محافظي الحسابات بنسبة 75.55 %، تليها الخبراء المحاسبين بنسبة 17.78 %، تليها المحاسبين المعتمدين بنسبة 6.67 %. وأخيراً فيما يخص متغير الخبرة المهنية فنلاحظ أن أغلبية المستجيبين يتمتعون بخبرة مهنية تفوق (16) سنة بنسبة 60 % ، أي أن أغلبيتهم من ذوي الخبرة في مجال ممارسة مهنة التدقيق الخارجي وهذا يعطي للدراسة قيمة أكبر.

III-3 عرض ومناقشة وتفسير نتائج الاستبيان:

1- المhor الأول: لتوضيح نتائج هذا المور انظر الجدول رقم(10) في قائمة الملاحق.

يهدف هذا المور إلى التعرف على مدى فهم المدقق الخارجي لطبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية، نلاحظ أن أغلبية العبارات لها متوسط حسابي مرتفع وترواحت بين (3.18 و 4.31) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3+) وهذا يدل على أن أفراد العينة لديهم فهم لطبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية، وترواح الانحراف المعياري بين (0,25 و 0,85)، حيث كان أعلى تشتت في العبارة العاشرة حيث بلغ 0,857، كما قدر المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.79 وانحراف معياري قدر ب 0.30.

2- المور الثاني: لتوضيح نتائج هذا المور انظر الجدول رقم(11) في قائمة الملاحق.

يهدف هذا المور إلى التعرف على مدى فهم المدقق الخارجي لمطلبات بيئة الرقابة الداخلية، نلاحظ أن أغلبية العبارات لها متوسط حسابي مرتفع وترواحت بين (3.71 و 4.71) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3+) وهذا يدل على أن أفراد العينة لديهم فهم لبيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة، ماعدا العبارات رقم 2 و 5 و 8 حيث قدر في كل منها المتوسط الحسابي على التوالي، 2.71، 2.96، 2.80 وهي أقل بقليل من الوسط الفرضي (3+) لكنها مقبولة ، وترواح الانحراف المعياري بين (0,20 و 1.19). حيث كان أعلى تشتت في العبارة العاشرة حيث بلغ 1.913. كما قدر المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.72 وانحراف معياري قدر ب 0.28.

3- المتغير التابع: لتوضيح نتائج هذا المور انظر الجدول رقم(12) في قائمة الملاحق.

يهدف هذا المور إلى التعرف على مدى قيام المدقق بالإجراءات والاختبارات المناسبة لتقدير المخاطر الجوهرية التي توصل لها خلا تنفيذ مهمته، نلاحظ أن أغلبية العبارات لها متوسط حسابي مرتفع وترواحت بين (3.24 و 4.62) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3+) وهذا يدل على أن أفراد العينة يستجيبون للمخاطر من خلال القيام بالإجراءات والاختبارات الازمة لتقدير المخاطر ، وترواح الانحراف المعياري بين (0,49 و 0,49) . حيث كان أعلى تشتت في العبارة العاشرة حيث بلغ 1.177. كما قدر المتوسط الحسابي لهذا البعد 4.04 وانحراف معياري قدر ب 0.28.

III-4 عرض ومناقشة نتائج الفرضيات:

1- اختبار ومناقشة نتائج الفرضية العامة:

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية.

تشير النتائج الاحصائية التي يوضحها (الجدول رقم 13 في قائمة الملحق)، أن معامل الارتباط جاء بقيمة 0,346 بينما معامل التحديد جاء بقيمة 0,120، وهذا يعني أن 12% تفسر لنا الظاهرة والباقي عوامل أخرى ، والمعاملات قدرت بـ 2.574 بالنسبة للحد الثابت، وأما مخاطر التدقيق الخارجي فقدر بـ 0,391، أما مستوى الدلالة فقد قدر بـ 0.020 أقل من $\alpha=0.05$.

و قيمة (t) المحسوبة تساوي 2.421 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، التي تساوي 2.021 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية. من وجهة نظر عينة الدراسة .

1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية العدمية: مستوى إدراك المدقق الخارجي طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية منخفض.

الفرضية البديلة: مستوى إدراك المدقق الخارجي طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية مرتفع.

تشير النتائج الاحصائية التي يوضحها (الجدول رقم 14 في قائمة الملحق)، أن قيمة (t) في مستوى إدراك المدقق الخارجي طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية بلغت (17.36) عند مستوى دلالة (0.000) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والفرضي، وبمقارنة المتوسط الحسابي الذي بلغ (41.73) بالتوزيع الفرضي الذي قدر بـ (33) نجد أن مستوى إدراك المدقق الخارجي طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية متباين.

1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية العدمية: مستوى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات بيئة الرقابة الداخلية منخفض.

الفرضية البديلة: مستوى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات بيئة الرقابة الداخلية مرتفع.

تشير النتائج الاحصائية التي يوضحها (الجدول رقم 15 في قائمة الملحق)، أن قيمة (t) في مستوى إدراك المدقق الخارجي بيئة الرقابة الداخلية بلغت (17.43) عند مستوى دلالة (0.000) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والفرضي، وبمقارنة المتوسط الحسابي الذي بلغ (41.02) بالتوزيع الفرضي الذي قدر بـ (33) نجد أن مستوى إدراك المدقق الخارجي بيئة الرقابة الداخلية متباين، ومنه تتحقق فرضية الدراسة القائلة "مستوى إدراك المدقق الخارجي طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية مرتفع .

1-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين بين التحكم في مخاطر التدقيق وفهم طبيعة نشاط المؤسسة وبيئتها.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التحكم في مخاطر التدقيق وفهم طبيعة نشاط المؤسسة وبيئتها.

تشير النتائج الاحصائية التي يوضحها (الجدول رقم 16 في قائمة الملحق)، أن معامل الارتباط جاء بقيمة 0,391 بينما معامل التحديد جاء بقيمة 0,153، وهذا يعني أن 15.3% تفسر لنا الظاهرة والباقي عوامل أخرى ، والمعاملات قدرت بـ 2.675 بالنسبة للحد الثابت، وأما طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية فقدر بـ 0,362، أما مستوى الدلالة فقد قدر بـ 0.008 أقل من $\alpha=0.05$.

و قيمة (t) المحسوبة تساوي 5.421 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، التي تساوي 2.704، وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لطبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية وتقييم المخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة .

1-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لبيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة وتقييم المخاطر.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لبيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة وتقييم المخاطر.

تشير النتائج الاحصائية التي يوضحها (الجدول رقم 17 في قائمة الملحق)، أن معامل الارتباط جاء بقيمة 0.361 بينما معامل التحديد جاء بقيمة 0,123، وهذا يعني أن 12% تفسر لنا الظاهرة والباقي عوامل أخرى ، والمعاملات قدرت بـ 2.645 بالنسبة للحد الثابت، وأما بيئة الرقابة الداخلية فقدر بـ 0,332، أما مستوى الدلالة فقد قدر بـ 0.019 أقل من $\alpha=0.05$.

و قيمة (t) المحسوبة تساوي 2.981 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، التي تساوي 2.704، وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لبيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة وتقييم المخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة.

- IV - الخلاصة :

بعدما تطرقنا للجانب النظري والتطبيقي لدراسة، سناحول تقديم حوصلة شاملة حول النتائج التي توصلت إليها الباحثة في الجانب النظري والتطبيقي، وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، كما سناحول تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير مهنة التدقير الخارجي في الجزائر.

1- الاستنتاجات:**1- نتائج الدراسة النظرية :**

- إن تطور مهنة التدقير الخارجي صاحب تطور بيئة الأعمال عبر الزمن؛
- ازدادت أهمية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية مع تطور مهنة التدقير الخارجي؛
- يمكن أساس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والتدقير الخارجي هو أن التدقير يهتم بقياس مدى فعالية الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى مساهمته في تحقيق أهدافها ، ويهتم المدقق من أن هذا النظام يمنع حدوث أخطاء جوهرية؛
- تعتبر بيئة الرقابة الداخلية الأساس الذي على أساسه يتم بناء وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية؛
- إن فهم المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية لا سيما بيئة الرقابة يمكنه من تقدير مبدئي المخاطر الرقابية الذي يتم استخدامه وبين عليه اختباراته.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال نتائج تحليل محاور الدراسة وختبار الفرضيات تتوصل إلى أن المدقق الخارجي في الجزائر وخلال قيامه بعملية تقييم تصميم نظام الرقابة الداخلية ، يدرك جيداً أهمية وجود بيئة رقابية تقوم على أساس النزاهة والقيم الأخلاقية والكفاءة والاستقلالية، كأساس تبني عليه جمع عناصر نظام الرقابة الداخلية الفعال. وهذا ما يفسر نتائج الفرضية العامة و الفرضيات الفرعية:

- تم قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "مستوى إدراك المدقق الخارجي طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية متوسط"؛
- تم قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على "مستوى إدراك المدقق الخارجي بيئه الرقابة الداخلية متوسط"؛
- تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لطبيعة المؤسسة وخصائص بيئها الداخلية وتقييم المخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة"؛
- تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لبيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة وتقييم المخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة".

تم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التدقير الخارجي ونظام الرقابة الداخلية".

IV- 2 التوصيات والاقتراحات:

- توعية المهنيين في الجزائر بضرورة التحديث المستمر لمهاراتهم وكفاءاتهم وذلك من خلال الاطلاع المستمر على كل المستجدات الحالية على المستوى الدولي في مجال مهنة التدقير الخارجي، خاصة فيما يتعلق بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ضرورة إبراز أهمية فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية من قبل المهنيين في الجزائر من خلال التوصية بتطبيق النماذج الدولية الرائدة مثل نموذج "coso 2013"؛
- القيام بتطوير برامج لتكوين المهنيين والمساهمة في تنظيم ورشات تكوينية في مجال المعايير الدولية للتدقير والرقابة الداخلية، والتي من شأنها أن تساعد المهني في الجزائر على اكتشاف وتقييم المخاطر التي يكون لها تأثير جوهرى على القوائم المالية.

- ملخص :**المجدول (2): مقياس "Likert" الخماسي**

المقياس	غير موافق بشدة	موافق	محайд	موافق	موافق بشدة
العلامة	1	2	3	4	5

المصدر: (خير و أبو زيد، 2010)

المجدول (3): يوضح الجدول معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد فهم طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية والدرجة الكلية للبعد.

العبارة	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط بيرسون	Sig	رقم العارة
التعرف على الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها المؤسسة في الحالات العادلة والاستثنائية	0.498	0.001		01
التعرف على أهداف المؤسسة والاستراتيجية التي تعتمدتها الإدارة لتحقيق الأهداف	0.734	0.000		02
تقدير فلسفة التسيير التي تتبعها إدارة المؤسسة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)	0.443	0.002		03
تحديد طبيعة الشخصية القانونية للمؤسسة في ظل القوانين والتنظيمات السارية	0.521	0.000		04
التعرف على النظام الأساسي وطلب الأدلة الإجرائية لخطوط العمل قيد التدقيق	0.308	0.045		05
الاستدلال على مصادر الدخل والإيراد لهذه المؤسسة	0.567	0.000		06
الاستدلال على المدفوعات والأعباء لهذه المؤسسة	0.596	0.000		07
فهم السياسات المحاسبية المتبعة في نواحي: الأجور، المشتريات، المبيعات، التثبيتات المادية والمعنوية، الاستثمارات قيد الإنجاز، النقدية، تسوية الالتزامات...	0.428	0.003		08
تحديد الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة	0.375	0.038		09
تحديد الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة	0.393	0.008		10
تقدير جلوى وتقدير تقنيات: التسيير، رقابة التسيير، وتقنيات الإنتاج... المستخدمة	0.507	0.000		11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

الجدول (4): ويوضح الجدول معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد فهم بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة والدرجة الكلية للبعد.

العبارة	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط بيرسون	Sig	رقم العارة
الاطلاع على وجود قواعد سلوكية ومعايير أخلاقية لتأثيرات الإدارة والمستخدمين	0.336	0.048		01
تقدير نجاعة الإجراءات التأدية بحق المخالفين لقواعد السلوك المهني والأخلاقيات	0.304	0.045		02
الاطلاع على تركيبة الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يتماشى مع مواردها وأنشطتها والتنظيم	0.373	0.039		03
الساري المفعول				
التعرف على إجراءات تعيين المسؤولين في المراكز الحساسة (المراكز التي يمكن أن يحدث فيها الاختلاس والتبييض والاحتياط مثلاً)	0.331	0.041		04
تقدير معدل التغيير في المستخدمين عموماً وعلى مستخدمي المراكز الحساسة	0.355	0.017		05
تقدير استقلالية ومهام وظيفة التدقيق الداخلي بالمؤسسة	0.446	0.002		06
تقدير استقلالية ومهام لجنة التدقير بالمؤسسة	0.744	0.00		07
تقدير دور مجلس الإدارة في إرساء الحكومة المؤسساتية	0.390	0.008		08
تقدير نجاعة الضوابط الرقابية الاحترازية لحماية الأصول والممتلكات وفعالية الأنظمة	0.520	0.000		09
تقدير نجاعة الضوابط الرقابية الكاشطة لتصيد الأخطاء والانحرافات	0.575	0.000		10
تقدير إجراءات والضوابط التصحيحية لاستدراك الأخطاء والتقصير	0.618	0.000		11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

الجدول (5): ويوضح الجدول معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقدير المخاطر والدرجة الكلية للبعد.

العبارة	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط بيرسون	Sig	رقم العارة
تقدير متطلبات التدقيق وبرنامج العمل على حالة هذه المؤسسة: الشروط التعاقدية لـ مزاولة مهمة التدقيق، جدول الأعمال والمهام، الجدول الزمني لكل مهمة، الإمكانيات والموارد التي ينبغي تخصيصها لإجراء تدقيق وفق المعايير، القيود والحدادات...	0.457	0.002		01
المهمة الأولى والأساسية للمدقق هي فحص فعالية نظام الرقابة الداخلية لتشخيص مواطن الضعف والحالات المشبوهة	0.457	0.002		02
ضرورة تحديد وتصنيف المصادر المتوقعة لمخاطر التدقيق: المخاطر المتصلة، مخاطر الرقابة،	0.502	0.000		03

0.003	0.437	مخاطر الاكتشاف ... ومقارتها بعتبة القبول بموضوعية قبل إبرام عقد التدقيق ضرورة مقارنة درجة مخاطر التدقيق أو الأهمية النسبية لها مع عتبة القبول بكل موضوعي خلال تنفيذ التدقيق وحال إعداد تقرير التدقيق	04
0.000	0.803	بذل العناية المهنية الالزامة من شأنه تحفيض مخاطر التدقيق	05
0.000	0.726	إجراء الاختبارات الاستقصائية والكمية لمؤشرات الاحتيال والأخطاء للتمييز بين إذا ما كانت أخطاء جوهرية أو غير جوهرية	06
0.003	0.437	ينبغي عدد معقول من أدلة الإثبات الموضوعية لدرء مخاطر الرقاقة، على غرار أدلة كتابية أو مسجلة أكثر منه أدلة الشفهية، أو تنصي الأدلة المباشرة أكثر من الأدلة غير المباشرة	07
0.000	0.803	ممارسة الشك المهني خلال التنفيذ طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها	08
0.000	0.512	ينبغي استخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقييم فجوة التوقعات ضمن تقرير التدقيق، مثل مقارنة المدفوعات الجبائية الفعلية بتلك التي كان قد توقعها المدقق	09
0.003	0.440	يمكن أن يؤثر معدل الاستنتاجات غير الصحيحة على جودة التدقيق وبالتالي القرارات التي يتخذها مستخدمي تقرير التدقيق فسمعة مكتب التدقيق	10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

المدول (6): ويوضح الجدول معامل الارتباط بين كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية لمتغير متطلبات فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

الرقم	البعد	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية Sig
01	فهم طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية	0.867	0.000
02	فهم بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة	0.839	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

المدول (7): معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات مقياس متطلبات فعالية بيئة الرقابة الداخلية من خلال منهج تقييم مخاطر التدقيق

الرقم	البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
01	طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية	11	0.646
02	بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة	11	0.428
03	متطلبات فعالية بيئة الرقابة الداخلية	22	0.685
04	الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم المخاطر	10	0.623

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

المدول (8): اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	البعد	قيمة الاختبار Z	القيمة الاحتمالية
01	طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية	1.282	0.075
02	بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة	1.834	0.082
03	متطلبات فعالية بيئة الرقابة الداخلية	1.957	0.091
04	الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم المخاطر	1.96	0.071

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

المدول (9): وصف خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	الحجم		المتغيرات
	المستويات	النسبة %	
المؤهل العلمي	ليسانس	32	71.11
	ماجستير	12	26.67
	دكتوراه	1	2.22
	محاسبة وتدقيق	3	6,7
	محاسبة ومالية	26	57,8
التخصص العلمي	محاسبة وجباية	2	4,4

31,1	14	محاسبة	المجموع
100,0	45	محاسب	
6,67	3	محافظ حسابات	المسمى الوظيفي
75,55	34	خبير محاسبي	
100,0	45	المجموع	عدد سنوات الخبرة
22,2	10	5 سنوات فأقل	
6,7	3	6-10 سنوات	المجموع
11,1	5	11-15 سنة	
60,0	27	من 16 سنة فأكثر	المجموع
100,0	45	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتاج EXCEL

الجدول (10): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بعد فهم طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية

رقم العبارة	العبارة		
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
01	التعرف على الأنشطة الاقتصادية التي تراوحتها المؤسسة في الحالات العادية والاستثنائية	0,688	3,73
02	التعرف على أهداف المؤسسة والاستراتيجية التي تعتمدتها الإدارة لتحقيق الأهداف	0,843	3,49
03	تقدير فلسفة التسيير التي تبنيها إدارة المؤسسة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)	0,777	3,18
04	تحديد طبيعة الشخصية القانونية للمؤسسة في ظل القوانين والتنظيمات السارية	0,344	4,13
05	التعرف على النظام الأساسي وطلب الأدلة الإجرائية لخطوط العمل قيد التدقيق	0,252	4,07
06	الاستدلال على مصادر الدخل والإيراد لهذه المؤسسة	0,580	3,73
07	الاستدلال على المدفوعات والأعباء لهذه المؤسسة	0,843	3,71
08	فهم السياسات الحاسبية المتعددة في نواحي: الأجور، المشتريات، المبيعات، التثبيبات المادية والمعنوية، الاستثمارات قيد الإنهاز، النقدية، تسوية الالتزامات...	0,468	4,31
09	تحديد الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة	0,684	3,82
10	تحديد الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة	0,857	4,24
11	تقدير جدوى وتقدم تقنيات: التسيير، رقابة التسيير، وتقنيات الإنهاز... المستخدمة فيهم طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية	0,514	3,31
	المجموع	0,30670	3,7939

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

الجدول (11): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بعد فهم بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة

رقم العبارة	العبارة		
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
01	الاطلاع على وجود قواعد سلوكية ومعايير أخلاقية لتأثير الإدارة والمستخدمين	0,892	3,42
02	تقدير نجاعة الإجراءات التأدية بحق المخالفين لقواعد السلوك المهني والأخلاقيات	0,589	2,71
03	الاطلاع على تركيبة الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يتماشى مع مواردها وأنشطتها والتنظيم الساري المفعول	0,837	3,93
04	العرف على إجراءات تعين المسؤولين في المراكز الحساسة (المراكز التي يمكن أن يحدث فيها الاختلاس والتبييض والاحتيال مثل)	0,869	3,71
05	تقدير معدل التغيير في المستخدمين عموماً وعلى مستخدمي المراكز الحساسة	0,208	2,96
06	تقدير استقلالية ومهام وظيفة التدقير الداخلي بالمؤسسة	0,503	4,56
07	تقدير استقلالية ومهام لجنة التدقير بالمؤسسة	0,458	4,71
08	تقدير دور مجلس الإدارة في إرساء الحكومة المؤسسية	0,457	2,80
09	تقدير نجاعة الضوابط الرقابية الاحترازية لحماية الأصول والممتلكات وفعالية الأنظمة	0,490	4,38
10	تقدير نجاعة الضوابط الرقابية الكاشفة لتصيد الأخطاء والانحرافات	1,193	3,82
11	تقدير الإجراءات والضوابط التصحيحية لاستدراك الأخطاء والتقصير	0,917	4,02

0,28053 3,7293

فهم بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

المدول (12): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بعد الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقدير المخاطر

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تقدير متطلبات التدقيق وبرنامج العمل على حالة هذه المؤسسة: الشروط التعاقدية مزاولة مهمة التدقيق، جدول الأعمال والمهام، الجدول الزمني لكل مهمة، الإمكانيات والموارد التي ينبغي تخصيصها لإجراء تدقيق وفق المعايير، القيد والمحددات ...	4,62	0,490
02	المهمة الأولى والأساسية للمدقق هي فحص فعالية نظام الرقابة الداخلية لتشخيص مواطن الضعف والحالات المشبوهة	3,69	1,145
03	ضرورة تحديد وتصنيف المصادر المتوقعة لمخاطر التدقيق: مخاطر المتأصلة، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف... ومقارنتها بعتبة القبول بموضوعية قبل إبرام عقد التدقيق	3,36	0,743
04	ضرورة مقارنة درجة مخاطر التدقيق أو الأهمية النسبية لها مع عتبة القبول بكل موضوعية خلال تنفيذ التدقيق وحال إعداد تقرير التدقيق	3,24	1,026
05	بذل العناية المهنية اللازمة من شأنه تخفيض مخاطر التدقيق	4,38	0,490
06	إجراء الاختبارات الاستقصائية والكمية لمورشات الاحتيال والأخطاء للتمييز بين إذا ما كانت أخطاء جوهرية أو غير جوهرية	4,16	0,737
07	ينبغي عدد معقول من أدلة الإثبات لدرء مخاطر الرقابة، على غرار أدلة كتابية أو مسجلة أكثر منه أدلة الشفهية، أو تقضي الأدلة المباشرة أكثر من الأدلة غير المباشرة	3,91	0,763
08	ممارسة الشك المهني خلال التنفيذ طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها	4,58	0,499
09	ينبغي استخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقدير فجوة التوقعات ضمن تقرير التدقيق، مثل مقارنة المدفوعات الجبائية الفعلية بتلك التي كان قد توقعها المدقق	4,51	0,506
10	يمكن أن يؤثر معدل الاستنتاجات غير الصحيحة على جودة التدقيق وبالتالي القرارات التي يتخذها مستخدمي تقرير التدقيق فسمعة مكتب التدقيق	4,02	1,177
	الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقدير المخاطر	4,0467	0,28332

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

المدول (13): يوضح أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 95% بين التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية.

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	تحليل التباين	معاملات المعاملات	تحليل المربعات	النموذج
0.100	0.120	0.346				
الدلالة المعنوية	D قيمة	مربيع المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
0,020b	5,862	0,424	1	0,424		
		0,072	43	3,108		
					القيمة المتبقية	
النموذج	الحد ثابت	معاملات المعاملات	الخطأ المعياري	المعاملات	النحوذ	
		t قيمة	المعاملات المعيارية	الخطأ المعياري		
		0,000	4,223	0,610	2,574	
		0,020	2,421	0,162	0,391	
					الخارجي	

$$\text{معادلة الانحدار الخطى البسيط: } y = 0.391 + 2.574x$$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

المدول رقم (14): يوضح اختبار "t" لعينة واحدة للكشف عن مستوى إدراك المدقق الخارجي طبيعة المؤسسة وخصائص بيئتها الداخلية

القرار	الدلالة الإحصائية "P"	درجة الحرية df	قيمة "ت"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	عدد الأفراد	المقياس بأبعاده
دال عند 0.05	0.000	44	17.36	3.37	41,73	33	45	ط.م.خ.ب.

المتوسط الفرضي = عدد العبارات في الحد الأدنى + عدد العبارات في الحد الأعلى / 2. (33=2/11×5+11×1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

الجدول رقم (15): يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة للكشف عن مستوى إدراك المدقق الخارجي بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة:

ال القرار	الدلالة الإحصائية "P"	درجة الحرية df	قيمة "ت"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	عدد الأفراد	المقياس بأبعاده
دال عند 0.05	0.000	44	17.43	3.08	41.02	33	45	ب.ر.د

عدد العبارات في الحد الأدنى + عدد العبارات في الحد الأعلى / 2. (33=2/11×5+11×1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

الجدول رقم (16): يوضح أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لطبيعة المؤسسة وخصائص بيتها الداخلية وتقدير المخاطر.

تحليل التباين						معامل الارتباط
الدلالـة المعنـوية	D قيمة	مربع المـتوسطـات	درجـات الحرـية	مجـمـوع المـربـعـات	الـنمـوذـج	
0,008b	7,778	0,070	1	0,541	0,541	الـاخـدـار
			43	2,991	2,991	الـقيـمة المتـبقـية
			44	3,532	3,532	الـجمـوع
الـدـلـالـة المـعنـوـية	t قيمة	المعـامـلات المـعيـارـية	الـخطـأ المـعيـارـي	الـعـامـلـات	الـنمـوذـج	
0,000	5,421	0,493	0,493	2,675	2,675	الـحد الثـابـت
0,008	2,789	0,391	0,130	0,362	0,362	ط.م.خ.ب

معادلة الانحدار الخطى البسيط: $y=0.362+2.675x$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

الجدول رقم 17: يوضح أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين فهم المدقق الخارجي لبيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة وتقدير المخاطر.

تحليل التباين						معامل الارتباط
الـدـلـالـة المـعنـوـية	D قيمة	مربع المـتوسطـات	درجـات الحرـية	مجـمـوع المـربـعـات	الـنمـوذـج	
0,019	8,631	,129	1	,129	,129	الـاخـدـار
		,079	43	3,403	3,403	الـقيـمة المتـبقـية
			44	3,532	3,532	الـجمـوع
الـدـلـالـة المـعنـوـية	t قيمة	المعـامـلات المـعيـارـية	الـخطـأ المـعيـارـي	الـعـامـلـات	الـنمـوذـج	

0,000	5,884	0,565	2.645	الحد الثابت
0.019	2.988	0,191	0,151	ب.ر.د

معادلة الانحدار الخطي البسيط: $y = 3.327 + 0.193x$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (spss)

- الإحالات والمراجع :

1. H, Angot., C, Fisher., & B , Theunissen. (2004). **Audit comptable, Audit informatique.** Bruxelles, p53
2. Lobo , G. J., & Zhao , Y. (2013). **Relation between Audit Effort and Financial Report Misstatements: Evidence from Quarterly and Annual Restatements.** The Accounting Review, 88(4), 1385–1412. Online : https://e-tarjome.com/storage/btn_uploaded/2020-08-01/1596267862_11024-etaljome%20English.pdf. (Visited 20/11/2021)
3. Mitonneau , H. (2006). **réussir l'audit des processus** (éd. 2éme édition). France, p53.
4. V, Beattie., S, Farnley., & R, Brandt. (2005). **Auditor independence and audit risk: A reconceptualization.** Journal of International Accounting, 4(1), 39–71. Online : https://eprints.gla.ac.uk/482/1/Audrisk21June_03.pdf. (Visited 23/11/2021)
5. Committee Of Sponsoring Organizations Of The Treadway Commission. (2013). **Internal Control-Integrated Framework**, Executive Summary. USA. Online : <https://www.coso.org/Documents/990025P-Executive-Summary-final-may20.pdf> . (Visited 23/11/2021)
6. International Auditing and Assurance Standards Board. (2016–2017). **handbook of international quality ; auditing ;review ; control ; other assurance ; and related services pronouncements** (éd. volum I). USA: International Federation Of Accountants.p284
7. International Auditing and Assurance Standards Board. (2016–2017). **handbook of international quality ; auditing ;review ; control ; other assurance ; and related services pronouncements** (éd. volum I). USA: International Federation Of Accountants.p348
8. Sengur, E. D. (2012). **Relationships among components of engagement risk.** Annals of the university of Petrosani, Economics, 12(1), 292–304. Online : <https://www.upet.ro/annals/economics/pdf/2012/part1/Sengur.pdf> . (Visited 25/11/2021)
9. أحمد حلمي جعنة. (2009). **المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، الإطار الدولي... أدلة ونتائج التدقيق.** الطبعة الأولى. عمانالأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص24
10. أحمد محمد نور ، آخرون. (2007). دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية. ص66
11. الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2014). دليل إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة (الإصدار الجزء الأول). (المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، المترجون) نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. ص269

12. حاتم محمد الشيشيني. (2007). أساسيات المراجعة (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. ص 165
13. حمزة محمد دودين (2013). التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss (الإصدار الطبعة الثانية). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ص 137
14. رزق أبو زيد الشحنة. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولي (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر. ص 224
15. رشيد زرواتي. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. الجزائر: دار الكتاب الحديث. ص 104
16. سعد بن سعد القحطاني. (2015). الاحصاء التطبيقي المفاهيم الاساسية وأدوات التحليل الاحصائي الأكثر استخداماً في الدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية باستخدام spss. المملكة العربية السعودية: معهد الادارة العامة مركز البحث. ص 119.
17. صالح محمد القراء. (2000). مدونة للعلوم المالية والادارية، المعايير الدولية للتدقيق، تدقيق المخاطر والرقابة الداخلية، المعيار رقم 400. ص 400.
18. صالح محمد القراء. (2000). مدونة للعلوم المالية والادارية، المعايير الدولية للتدقيق، تدقيق المخاطر والرقابة الداخلية، المعيار رقم 400. ص 400.
19. عمر علي عبد الصمد. (2018). التدقيق الحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي، (الإصدار الجزء الأول). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. ص 43.
20. عمر علي عبد الصمد. (2018). التدقيق الحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 43 (الإصدار الجزء الأول). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر. ص 45.
21. محمد السيد سريان. (2007). أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية مصر: المكتب الجامعي. ص 88
22. محمد خير، سليم أبو زيد. (2010). التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية spss (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ودار جرير للنشر والتوزيع. ص 27
23. هادي التميمي. (2006). مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية (الإصدار الطبعة الثالثة). الأردن: دار وائل للنشر. ص 55

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

خديجة سليماني ، أحمد نقار ، مدى إدراك المدقق الخارجي لمتطلبات بيئة الرقابة الداخلية لتقييم المخاطر والاستجابة لها ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 201-216.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعينين وفقاً لـ **رخصة المشاع الإبداعي تُنسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتغال 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي تُنسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتغال 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.